



تعميم مالي رقم (2) لسنة 2022م

بشأن تحديث مشروع الميزانية العامة للاتحاد للسنة المالية 2023
ضمن خطة متوسطة المدى للسنوات 2022 – 2026
للوزارات والجهات الاتحادية المستقلة

سمو ومعالي الوزراء
معالي وسعادة رؤساء الجهات الاتحادية الموقرين
تحية طيبة وبعد،

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون اتحادي رقم (26) لسنة 2019 في شأن المالية العامة. وتنفيذاً لأحكام المادة رقم (21) من المرسوم بقانون اتحادي رقم (26) لسنة 2019 في شأن المالية العامة والتي تنص على: " يصدر الوزير تعميماً مالياً الى الجهات الاتحادية يحدد فيه القواعد والضوابط اللازمة لإعداد مشروع ميزانيتها للسنة التالية وذلك خلال الأسبوع الأول من الشهر الثالث من كل سنة مالية، على أن يتضمن سقف الميزانية والموعد المحدد لتقديم مشروع الميزانية العامة الى الوزارة ". كما تؤكد وزارة المالية على كافة أحكام مواد المرسوم بقانون اتحادي رقم (26) لسنة 2019 بشأن المالية العامة لاسيما المواد التالية: -

- المادة (22) " تعد الجهات الاتحادية التي تشملها الميزانية العامة، التقديرات المبدئية لمواردها المالية على أساس نوعها مع بيان مصادرها، والتقديرات المبدئية لنفقاتها الجارية والرأسمالية، وبما يتفق مع الأهداف الاستراتيجية ومع أنشطتها المعتمدة لكل برنامج، على أن تتضمن مقاييس الأداء ومؤشرات الكفاءة المالية، ويجب تقديم التقديرات المبدئية إلى الوزارة في الموعد الذي يحدده تعميم الوزير المشار اليه في المادة (21) من هذا المرسوم بقانون ".
- المادة (23) " إذا تأخرت أي جهة اتحادية في تقديم مشروع ميزانيتها إلى الوزارة عن الموعد المحدد في التعميم المشار اليه في المادة (21) من هذا المرسوم بقانون، تقوم الوزارة بعد إخطار الجهة المتأخرة بإعداد هذه التقديرات بناءً على اعتمادات السنة المالية الجارية لهذه الجهة، مع مراعاة التغييرات والتعديلات التي أدخلت عليها خلال السنة المالية الجارية والاعتبارات الأخرى الخاصة بها وبما يتفق مع برامجها واهدافها الاستراتيجية ".



أولاً- الإيرادات العامة:

أ- تقديرات الإيرادات

على كافة الجهات الاتحادية اعداد تقديرات إيراداتها للسنة المالية 2023 وادخالها على نظام تنبؤات الإيرادات (على الرابط الموضح أدناه) ومراعاة الدقة في اعداد التنبؤات مع مراعاة ما يلي:

1. بيانات الدرهم الإلكتروني "الإيرادات الفعلية" و "عدد المعاملات" على مستوى "الخدمة" و"الموقع".
2. أسعار وتصنيف الخدمات للسنة المالية 2023.
3. اتباع النماذج الإحصائية لتقدير الإيرادات.
4. تحديث بيانات توقعات الإيرادات الشهرية لبنود الإيرادات غير المتعلقة بالخدمات (البنود العرضية، مثال مبيعات الخردة، الفوائد إلخ).
5. رفع التنبؤات الأولية إلى وزارة المالية للمراجعة.
6. تحديث تنبؤات إيرادات مشروع ميزانية السنة المالية 2023 المبدئية على النظام في المواعيد المحددة التالية:
 - قبل 20 مايو 2022.
 - قبل 12 أغسطس 2022.

ب- قواعد المحاسبة على أساس الاستحقاق:

استنادا الى قرار مجلس الوزراء رقم (21-3و) لسنة 2021 بشأن تطبيق المحاسبة على أساس الاستحقاق في الحكومة الاتحادية واعتماد دليل المعايير المحاسبية الواجب تطبيقها في الجهات الاتحادية لسنة 2021 على الجهات الاتحادية بما يلي :

1. الفصل بين الإيرادات التي يتم تحصيلها ضمن أنشطتها وأهدافها المنوطة لها كجهة مختصة ("الأصيل")، والمبالغ التي يتم تحصيلها كجهة غير مختصة ("وكيل").
2. تقدير الإيرادات التي يتم تحصيلها من قبل جهات أخرى بالنيابة عنها، حيث تعتبر هذه المبالغ من ضمن إيرادات الجهة الاتحادية المختصة ("أصيل").
3. تضمين الإيرادات المتوقعة أية تحويلات من حكومات محلية أو جهات أخرى تحويلات (نقدية وعينية) من المصادر التالية:

- تحويلات (نقدية وعينية) من حكومات محلية وجهات أخرى.
- هبات وتبرعات من المتوقع تحصيلها خلال السنة المالية المعنية.



ثانياً-المصروفات العامة:

أ- تقديرات المصروفات:

على كافة الوزارات والجهات الاتحادية تحديث مشروع ميزانيتها للسنة المالية 2023 وفقاً لنص المادة (22) من المرسوم بقانون اتحادي رقم (26) لسنة 2019 وفقاً للخطوات التالية:

1. مراجعة البيانات الأساسية والمالية للموظفين في نظام الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية (بياناتي) والنظام المالي في الحكومة الاتحادية حسب رواتب شهر فبراير لعام 2022 واجراء التحديثات والتعديلات اللازمة عليها والتنسيق مع الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية في حال وجود ملاحظات على البيانات الأساسية وميزانية الوظائف للجهة.
2. تخصيص المصروفات ومخصصات الموظفين والمشروعات الرأسمالية على الأنشطة والخدمات ضمن هيكل البرامج، وعلى الإدارات والاقسام ضمن الهيكل التنظيمي وعلى المواقع الجغرافية المرتبطة بها وفقاً للسقف المحدد.
3. تحديث البيانات المالية للتصنيف الوظيفي لمختلف أنواع النفقات بما يتوافق مع دليل التصنيف الوظيفي المعتمد والمنشور على الموقع الالكتروني للوزارة.
4. الجهات الاتحادية المرتبطة بالنظام الآلي لإعداد الميزانية ولم ترتبط بالنظام المالي للحكومة الاتحادية ونظام بياناتي عليها تحديث البيانات الأساسية للموظفين من خلال الأنظمة الخاصة بها ومن ثم تحميلها على النظام الآلي لإعداد الميزانية.
5. الجهات الاتحادية التي لم ترتبط بالأنظمة المالية والإدارية للحكومة الاتحادية (النظام الآلي لإعداد الميزانية /النظام المالي الاتحادي /نظام بياناتي) عليها تحديث البيانات المالية لميزانيتها موزعة على مستوى البنود المحاسبية ومجموعات الصرف الرئيسية وذلك تمهيداً لتحميلها على النظام الآلي لأعداد الميزانية لاستكمال بيانات الميزانية العامة للاتحاد.
6. استناداً لقرار مجلس الوزراء رقم (6/39) لسنة 2006 فإنه يتعين على كافة الوزارات والجهات الاتحادية ادراج الاعتمادات المالية التقديرية لبند تعويضات واحكام لتنفيذ الاحكام والقضايا المرفوعة ضدها، على سبيل المثال وليس الحصر (القضايا ذات العلاقة بسداد مبالغ تعويضات الموظفين بند 211407 مكافأة نهاية خدمة / القضايا المرفوعة لسداد تعويضات قضائية معينة) ضمن بند 282103 مصروفات قضائية كما يتعين ادراج الاعتمادات المالية التقديرية لبند ضريبة غير قابلة للاسترداد - ضريبة القيمة المضافة 282144 ضمن ميزانيتها

ب- المصروفات الرأسمالية:

1. تخصيص كافة المشروعات الرأسمالية الجديدة بعد اعتمادها من الجهات المختصة على الأنشطة والبرامج.
2. إدراج أية مصروفات / دفعات متعلقة بأعمال صيانة جوهرية أو أية أعمال تطوير التي يترتب عنها أصول ملموسة (تستوفي شروط الرسملة).
3. عدم إدراج أية تقديرات أو دفعات تتعلق بمصروفات تشغيلية ضمن بنود المصروفات الرأسمالية (المجموعة 31 من هيكل الحسابات).
4. إدراج تكلفة الاقتراض للمشاريع الرأسمالية.

ج - الشراكة بين القطاع العام والخاص:

على كافة الجهات تقديم مقترحات ودراسات الجدوى لمشاريع الشراكة بين القطاع العام والخاص وفقاً للدليل الإرشادي لأحكام وإجراءات عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الدولة الشراكات الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (8/4) لسنة 2019.

د- قواعد المحاسبة على أساس الاستحقاق:

- استناداً الى قرار مجلس الوزراء رقم (21-3و) لسنة 2021 بشأن تطبيق المحاسبة على أساس الاستحقاق في الحكومة الاتحادية واعتماد دليل المعايير المحاسبية الواجب تطبيقها في الجهات الاتحادية لسنة 2021 والقرار الوزاري رقم 18 لسنة 2021 بشأن اعتماد أدلة وسياسات الإجراءات المالية على أساس الاستحقاق في الحكومة الاتحادية على الجهات الاتحادية الأخذ بما يلي:
1. تقدير المصروفات التشغيلية والرأسمالية الخاصة بالفترة المالية المتعلقة بإعداد الميزانية والتي تغطي جميع المعاملات المتوقع تنفيذها من قبل الجهة (بغض النظر عن مصدر التمويل).
 2. عدم ادراج أية تقديرات متعلقة بدفعات للمعاملات التي يمكن أن تستوفي شروط الرسملة ضمن بنود مصروفات المجموعة (22) وادراجها ضمن بنود الأصول المجموعة (31) من هيكل الحسابات.



ثالثاً - موعد تقديم مشروع الميزانية:

على كافة الجهات الاتحادية تقديم مشروع الميزانية للسنة المالية 2023 إلى وزارة المالية في موعد غايته 2022/05/20.

للاطلاع على التعميم بالإضافة الى دليل إجراءات اعداد الميزانية والقواعد والأسس الاسترشادية المنظمة لإعداد مشروع الميزانية استخدام الرابط التالي:

<https://www.mof.gov.ae/ar/lawsAndPolitics/Pages/Topics-regulated-financial-legislation.aspx>

ضمن صفحة الميزانية العامة للاتحاد "التشريعات المالية"، كما تؤكد الوزارة استعدادها استلام كافة طلبات الدعم الفني من خلال نظام "تلبية" على الرابط: <https://Talbia.mof.gov.ae> او استخدام أحد الوسائل التالية:

- مركز الاتصال الموحد: 600533336
- البريد الإلكتروني info@mof.gov.ae
- رابط النظام الآلي لإعداد الميزانية ونظام تنبؤات بالإيرادات:
<https://federalepm.mof.gov.ae/workspace/index.jsp>
- تطبيق اعداد الميزانية: MBudget.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

محمد بن هادي الحسيني
وزير دولة للشؤون المالية

بتاريخ: 28 رجب 1443 هـ

الموافق: 01 / 03 / 2022